

قضية يبدو أن مستشفى «المعونات» بات يتقن المِحاولة في قضية إيللا طنوس، ويصرّ على التهرب من مسؤوليته في التسبب ببتن أطراف الطفلة الأربعة، المثبتة بثلاثة تقارير طبية قَدّمت إلى القضاء. وهو، بعد صدور قرار قاضي التحقيق، في بيروت بردّ الدفوع الشكّلية التي قَدّمها باعتبارها غير قانونية، يمعن في هدر الوقت وإحراق العدالة عبر استئناف القرار هرباً من التحقيق.

القضاء ينتصر لإيللا طنوس دفوع المستشفيات غير



أنت الدفوع وكان المستشفيات غير معنيّين بما ورد في التقارير الطبية

ما يُبقى العدالة لـ«إيللا» مؤجلة إلى أجل غير مسمى. في وقت امتنع فيه «أوتيل ديو» عن ذلك، وسبقته الجامعة الأميركية في التنازل عن حقّها في تقديم «الدفوع الشكّلية». ورأى القاضي في قراره أن المذكّرتين غير قانونيتين ما يستوجب ردّهما شكلاً ومضموناً، ومتابعة التحقيقات من حيث توقفت، إذ أنت هذه الدفوع وكان المستشفيات غير معنيّين بما ورد في تقريرتي لجنتي شرف بوشرف وأمين قزي الطيبين (مكلّفتين من القضاء)، اللتين تؤكّدان تقاسم مسؤوليات الأخطاء الطبية والإهمال بين المستشفيات الثلاثة، حيث تكمن مسؤولية «المعونات» بالتأخّر في تشخيص حالة الطفلة، وفي معالجتها بالمضادات الحيوية وفي تقديم علاج «الصدمة الإنتانية»، ومسؤولية «أوتيل ديو» في عدم فحصها لمعرفة ما إذا كانت في وضع يسمح بنقلها، ومسؤولية «الجامعة الأميركية» في الاستخدام المفرط للعلاج المضيق للأوعية وتأخّر إيقافه، برغم تحسّن الطفلة سريريا وبيولوجياً، ما أحرّ تشخيص الغرغرينا ومعالجتها، وأدى إلى بتن أطرافها.

محاولة المعونات

طلب «المعونات» في «دفعه الشكّلية» المقدّمة في 2016/6/27 قبول المذكّرة شكلاً، وردّ الدعوى وعدم سماعها لعدم اختصاص القضاء الجزائي في بيروت، ويطالان الدعوى الجزائية المقدّمة خلافاً للأصول لعدم اقترانها بأي ادعاء من النيابة العامة، ولعدم بيان الإسناد المنسوب إلى الرهبانية. وحصر «المعونات» علاقته بالقضية ضمن فترة زمنية لا تتجاوز خمساً وثلاثين ساعة أمضتها الطفلة في المستشفى، وركّزت على النتيجة (بتن الأطراف في مستشفى آخر)، متغاضياً عن الأسباب (الإهمال والأخطاء الطبية الحاصلة عندها). ورمى مسؤولية معالجتها على الطبيب عصام معلوف، منكرًا وجود أي تقصير أو إهمال من جانب الجسم التمريضي والطبي فيها، قبل أن يبدي امتعاضه من العبارات الواردة في الشكوى التي وضفت ما جرى مع الطفلة بالمجزرة، ومن نتيجة التقرير الطبي الصادر عن لجنة قزي (رئيس قسم الطوارئ في الجامعة الأميركية، الذي انفصل عن لجنة بوشرف وقدم تقريراً

فيبيان عقيقي

ردّ قاضي التحقيق في بيروت جورج رزق، أول من أمس، الدفوع الشكّلية المقدّمة من المدعى عليهما الرهبانية اللبنانية المارونية، صاحبة مستشفى «المعونات»، و«أوتيل ديو»، في الدعوى الرقم 2015/777 المقامة ضدّهما بـ«جناية وجنحة الإيذاء وبتن أطراف الطفلة إيللا طنوس»، وعيّن 27 أيلول الجاري موعداً لجلسة تحقيق مع المدعى عليهم، على أن يُحال الملف بعدها إلى النيابة العامة الإستئنافية لإبداء الرأي فيه، قبل صدور القرار الظني وبدء المحاكمة.

في الحالات الطبيعية، لا تستغرق هذه الآلية أكثر من شهرين على أبعد تقدير، لكن سياسة التميع التي تتبعها المستشفيات، ستطيل أمد النزاع. فبعد أقل من 24 ساعة على صدور القرار، سارع مستشفى «المعونات» إلى استئنافه، هرباً من التحقيق معه في جلسة 27 أيلول.



إيللا تستعدّ لعملية جديدة

تتزامن جلسة التحقيق في 27 أيلول المقبل مع استعداد الطفلة إيللا طنوس، التي حُرمت أطرافها الأربعة نتيجة الإهمال والأخطاء الطبية المرتكبة بحقّها في كل من مستشفى المعونات وأوتيل ديو والجامعة الأميركية، لعملية تركيب أطراف اصطناعية سفلية جديدة، على أن تُستتبع بجلسات علاج مكثّفة في المستشفى والمركز التأهيلي والمنزل لمساعدتها على المشي في غضون ستة أشهر كحدّ أقصى.

تقرير

خارجاً عن الدفوع الشكّلية قانوناً، ويقتضي ردّه، وردّ المذكّرة بكاملها لعدم قانونيتها.

أوتيل ديو يتهرب

لا تختلف خلاصة الدفوع الشكّلية المقدّمة من «أوتيل ديو» في 2016/6/30، عمّا أورده المستشفى الأول، إذ طلب ردّ الدعوى لكون فعل المدعى به (الامتناع عن إغاثة مريض) لا يمثل جرماً معاقباً عليه في القانون، لانتفاء العناصر المادية والمعنوية عنه، فهي رأت أن الجهة المعنية كان تعلم عدم وجود أماكن لديها لاستقبال الطفلة، علماً أن عدم إغاثتها في غرفة الطوارئ التي مكثت فيها لساعات (سنداً إلى التقارير

مع أي فعل مزعوم ينسب إليه أو إلى أحد العاملين لديه، يقتضي إجراء تحقيق لمعرفة ظروف النزاع، قبل النظر في المسؤولية المترتبة عليه، ما يجعل الإدلاء بهذا السبب حالياً



إستاناف مستشفى «المعونات» القرار هرباً من التحقيق في جلسة 27 أيلول



مستقلاً لما وصفها بمحاولات إبعاد المسؤولية عن المعونات وأوتيل ديو ورميها على الجامعة الأميركية). أمّا في تحليل القرار، فقد أشار رزق إلى أن الدفع الحاضر يخرج عن مفهوم الدفوع الشكّلية، كمثّل انزعاج المستشفى من العبارات المستخدمة وتعليقه على تعيين اللجنة الطبية المرديين شكلاً. مضيفاً أن «ما يدلي به بكونه غير مسؤول لأن المدعى عليه الأساسي هو الدكتور عصام معلوف، وهو ليس موظفاً لديه لكي تجري ملاحظته، لا يؤدي إلى وقف سير الدعوى ولا يحول دون سماعه، وهو مردود لعدم قانونيته». ليشير نهاية إلى أن ادعاء عدم وجود رابطة سببية بين عملية بتن أطراف الطفلة

تأجيل العام الدراسي ارتباكٌ تقني أم زيادة نفوذ؟

كأساتذة متمرنين، تمهيداً لتثبيتهم كأساتذة تعليم ثانوي في ملاك وزارة التربية بعد نجاحهم في الدورة التدريبية في الكلية. بالنسبة إلى الأساتذة، انتفى مير غياب الأموال مع إعلان وزير المال علي حسن خليل أن اعتمادات كلية التربية متوافرة. وهنا سألوا لماذا لا يجري إلحاقهم الآن، ولماذا لا يستطيع وزير التربية أن يحدد آلية فتح أبواب كلية التربية أمامهم، إن لجهة تعيين مواعيد للدراسة، أو لجهة حسم طرح لامركزية التدريب عبر السعي إلى

بعض المديرين المحمين على التمسك ببعض المتعاقدين الراسيين في المباراة من جهة، وإعطاء بو صعب توجيهاته بالسماح للمتعاقدين الذين تجاوزوا السن القانونية للمباراة بالاحتفاظ بساعات تعاقدهم من جهة ثانية. في الواقع، لا ينتظر الناجحون المقبولون في المباراة «التعاقد المسخ» كما سموه، أي إلهاءهم بحفنة من الساعات عن مطلبهم الأساسي، وهو إصدار مراسيم إلحاقهم في كلية التربية في الجامعة اللبنانية

المسبق والكافي لانطلاق عام دراسي سليم، أم أنّ الأمر يتعلق بحسابات سياسية وطائفية وتفضيلية باتت تحكم الدراسات التي تجريها وزارة التربية لتقدير الحاجات إلى أساتذة في ملاكاتها؟ تشير معلومات إلى أن توزيع الأساتذة على الثانويات أظهر أن هناك خللاً في أعداد المقبولين هذا العام في مباراة مجلس الخدمة المدنية (إدخال 2169 أساتذاً جديداً)، أي إن هناك فائضاً عن الحاجة في بعض المواد ونقصاً في مواد أخرى. وما جعل المسألة أكثر تعقيداً إصرار

الأطرش بالزفة وأنّ هناك ضغط كبير وما عم منسرجي نحكي»، ما يعزز انطباعاً يترسخ عن تهميش الإدارة التربوية الفعلية لمصلحة إدارة رديفة مكونة من الحلقة الضيقة لفريق عمل الوزير. أمس، لم يكن في حوزة الموظفين الإداريين أجوبة كثيرة لمراجعات المواطنين وأسئلة التربويين عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء القرار. هل التخطّ الذي يسود المشهد التربوي اليوم هو مجرد ارتباكات إدارية روتينية سببها عدم التحضير

فانت الحاج

فاجاً وزير التربية الياس بو صعب معظم أعضاء الإدارة التربوية بتأجيل بداية العام الدراسي في المدارس والثانويات الرسمية. هنا في وزارة التربية، لم يعد كبار الموظفين يعرفون من أين تنبع قرارات وزيرهم ومن ينصحها بها. تهبط هذه القرارات على المؤثرين في القرار التربوي تماماً كما عموم الناس، فلا قيمة لاقتراحاتهم وتوصياتهم. يبدو مريباً أن يقف هؤلاء بانهم «مثل